3 منتدى المنافسة العربي
24- 25 أيار/مايو 2022 (مسقط، سلطنة عُمان)
International Trade Centre | OECD | UNCTAD | Sultanate of Oman وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار | ازدهار البلدان كرامة الإنسان | ESCWA
E/ESCWA/ACF/2022/INF.5

مذكرة معلومات أساسية: المنافسة والسياسة الاجتماعية والاقتصادية

أعدّت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مذكرة المعلومات الأساسية هذه لجلسة «المنافسة والسياسة الاقتصادية» التي تُعقد ضمن منتدى المنافسة العربي الثالث لعام 2022.

مقدمة

تعود سياسة المنافسة على المجتمع بمكاسب لا يمكن إنكارها، فتعزّز رفاه المستهلك والمنتِج على حدٍّ سواء. فعلى المستوى الجزئي، تؤدي المنافسة إلى انخفاض الأسعار وتحسين النوعية وتوسيع خيارات السلع والخدمات وزيادة الابتكار. وعلى المستوى الكلّي، تحثّ على الاستخدام الأمثل والفعّال للموارد والنمو الاقتصادي والإنتاجية المحسّنة. وتعزّز هذه الآثار بعضها البعض، مما يؤدي إلى تحسين الرفاه على المدى الطويل[1]. ولسياسة المنافسة أيضاً آثار غير مباشرة على مجالات السياسة الأخرى، وهي تؤدي دوراً حاسماً في تصميم السياسات الاقتصادية وإنفاذها.

كان لجائحة كوفيد-19 عواقب غير مسبوقة في جميع أنحاء الاقتصاد، واستجابة لذلك، وضعت الحكومات سياسات إنعاش على نطاق الاقتصاد ككلّ. لذلك، على الحكومات أن تقيّم العواقب المقصودة وغير المقصودة المحتملة لهذه السياسات على القطاعات والجوانب الأخرى للاقتصاد، بما في ذلك المنافسة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي السياسات إلى اختلال السوق، مما يترتّب عنه تغيّرات في ديناميات دخول الشركات إلى السوق وخروجها منها، إلى جانب تغيّرات في خيارات المدخلات/المخرجات الخاصة بها. وقد تمتدّ هذه الآثار إلى المستوى الكلي أيضا، ممّا يسبّب اضطرابات في التجارة.

وعلى هذا الأساس، يمكن لقوانين وسياسات المنافسة أن توفّر دعماً وتوجيهاً مهمّين للانعاش الاقتصادي للبلدان في جميع شرائح الدخل. ويتطلب الانعاش اتساقاً على مستوى السياسات التجارية والصناعية والمالية والنقدية، كما على مستوى التفاعلات بين هذه السياسات.

وتسعى مذكرة المعلومات الأساسية هذه إلى استكشاف آثار سياسات المنافسة على مجالات مختارة من مجالات السياسة العامة، والنتائج الاجتماعية والاقتصادية ذات النفع العام.

المنافسة والإنتاجية

تؤدي سياسة المنافسة إلى زيادة كفاءة الإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد، ومن ثمّ إلى تحسينات في الإنتاجية، عن طريق السماح بدخول شركات كفوءة إلى السوق وخروج تلك الأقلّ كفاءة[2]، مما يحثّ على نموّ الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي[3]. وعلى مستوى الشركات، تزداد الإنتاجية أيضاً نظراً إلى ارتفاع الأداء الإداري نتيجة إدراج المنافسة في سوق المنتجات. وانطلاقاً من منظور دينامي للكفاءة، إن نمو الإنتاجية بفعل سياسة المنافسة مدفوعٌ أيضاً بالتحسينات في الابتكار (الشكل أدناه).

أثر المنافسة على الإنتاجية والنمو الاقتصادي

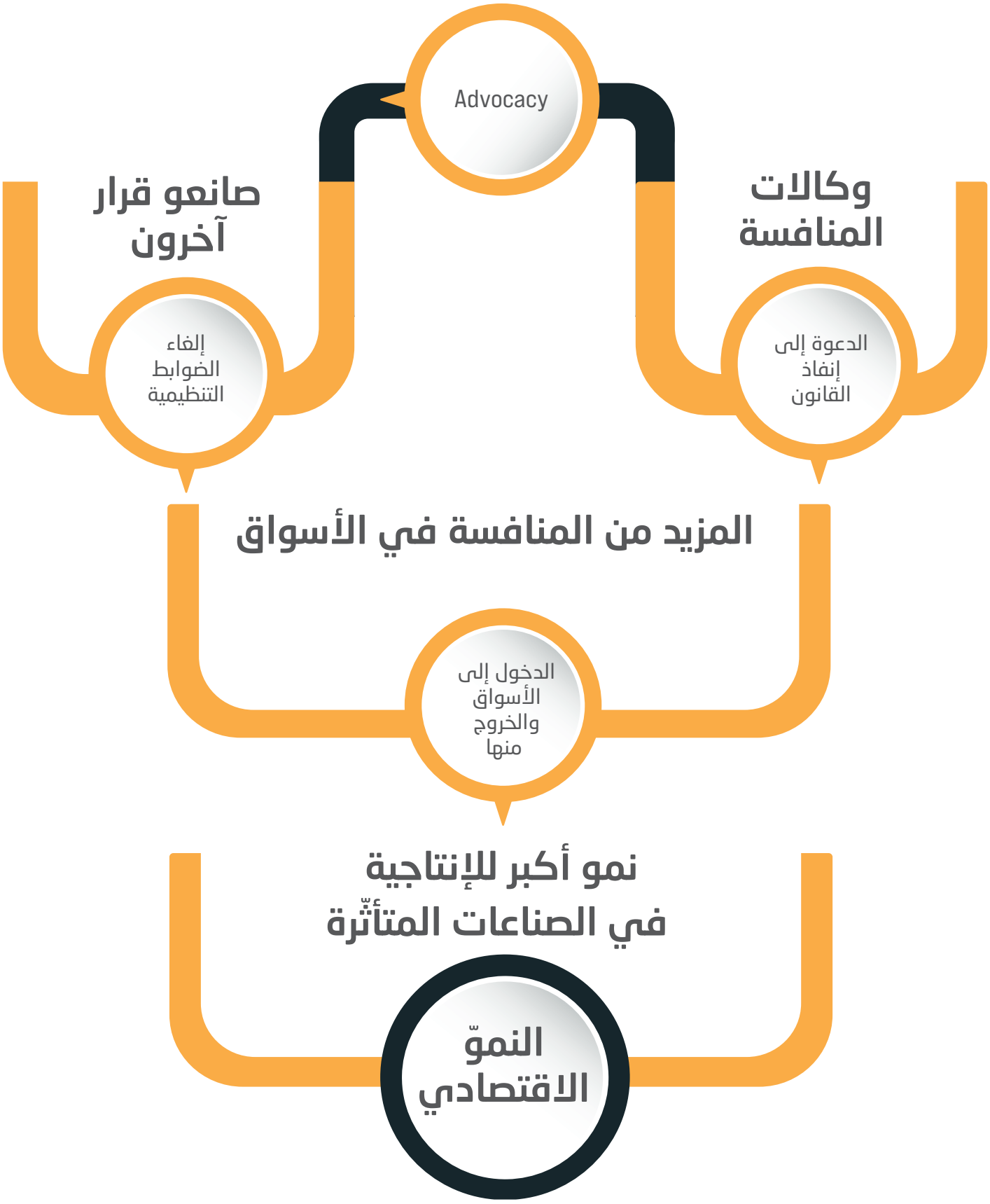

المصدر: Organisation for Economic Co-operation and Development (2014). Factsheet on how competition policy affects macro-economic outcomes. https://www.oecd.org/daf/competition/2014-competition-factsheet-iv-en.pdf.

في الأردن والمغرب، يؤثّر ارتفاع مستويات هامش الربح سلباً على نمو الإنتاجية. في المقابل، يؤثّر انخفاض أسهم الشركات المملوكة للدولة في مصر إيجاباً على نمو الإنتاجية[4]. وفي اليابان، ازدهرت الصناعات الخاضعة للمنافسة الدولية وأظهرت نمواً عالياً في الإنتاجية، في حين أن الصناعات التي لم تخضع لهذه المنافسة شهدت ركوداً كبيرا. وفي العقد الأول من الألفية الثانية، كان أداء الإنتاجية في المملكة المتحدة ضعيفاً مقارنة ببلدان أوروبية أخرى نظراً إلى ضعف المنافسة[5].

تأثير المنافسة على الإنتاجية لا يقتصر على القطاع المتأثّر مباشرة فحسب. فالمنافسة في قطاعات الإنتاج الأولية تؤدي أيضاً إلى تحسين الإنتاجية في قطاعات الإنتاج النهائية[6]. ويؤكّد هذا الأمر أهمية تعزيز المنافسة في البنى التحتية والمرافق كونها تساعد على دفع إنتاجية الاقتصاد برمّته. فعلى سبيل المثال، تتأثر إنتاجية قطاع التصنيع سلباً بالحدّ من المنافسة في الخدمات المالية[7].

الإطار 1. **المنافسة والنمو الاقتصادي**

ترتبط الزيادات في الإنتاجية ارتباطاً مباشراً بالنمو الاقتصادي، وتؤدي سياسة المنافسة دوراً بارزاً في الانتعاش الاقتصادي. والواقع أن الأسواق التنافسية أثبتت قدرتها على التخفيف من الآثار السلبية لصدمات الاقتصاد الكلي.

في أعقاب الكساد الكبير، خفّضت الولايات المتحدة القيود المفروضة على الممارسات المانعة للمنافسة في عدة قطاعات من خلال قانون إنعاش الصناعة الوطنية (NIRA) الذي يُقدّر أنه تسبّب بتأخير انعاش الاقتصاد في الولايات المتحدة لمدة 7 سنوات[أ]. فأدّى إلى ارتفاع أسعار الجملة بنسبة 24 في المائة في عام 1935، مسبّباً ارتفاعاً في معدلات التضخّم. وكان الاستهلاك والاستثمار أقلّ بنسبة 14 في المائة مما كانا سيكونان عليه في حال عدم إنفاذ القانون[ب].

تؤدي زيادة المنافسة في الأسواق التونسية عن طريق خفض هوامش السعر والتكلفة بمقدار 5 نقاط مئوية، إلى تعزيز إنتاجية العمالة بنسبة 5 في المائة، وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5 في المائة سنويا، وتوليد 50,000 فرصة عمل إضافية كل عام[ج].

ويُعزى بطء الأداء الاقتصادي في اليابان في تسعينيات القرن العشرين إلى كيفية إدارة المنافسة في القطاعات المحميّة. فقد أدّى نهج الحكومة إلى تضخيم الأسعار وخفض الإنتاجية والاستثمار، مما تسبّب بخسارة اليابان فرص تجارية مهمّة وأثّر على الأداء الاقتصادي العام[د].

ويُظهر نموذج يدرس أثر قوانين المنافسة على 179 بلداً في الفترة الممتدّة بين عامَي 1971 و2012، أثراً كبيراً على نمو الناتج المحلي الإجمالي، يقع بين 2 و3 في المائة[هـ].

المصادر:

أ. Cole, Harold L., and Ohanian, Lee E. (2004). New Deal Policies and the Persistence of the Great Depression: A General Equilibrium Analysis. Journal of Political Economy, vol. 112, No. 4, pp. 779-816. https://www.journals.uchicago.edu/doi/abs/10.1086/421169.

ب. OECD (2020). The Role of Competition Policy in Promoting Economic Recovery. https://www.oecd.org/daf/competition/role-of-competition-policy-in-promoting-economic-recovery.htm.

ج. World Bank (2014a). The Unfinished Revolution: Bringing Opportunity, Good Jobs, and Greater Wealth to All Tunisians. Washington, D.C.: World Bank. https://www.worldbank.org/en/country/tunisia/publication/unfinished-revolution.

د. Porter, Michael E., and Sakakibara, Mariko (2004). Competition in Japan. Journal of Economic Perspectives, 27-50. http://www.jstor.org/stable/3216874. Fukao, Kyoji, and Hyeog Ug Kwon (2006). Why Did Japan's TFP Growth Slow Down in the Lost Decade? An Empirical Analysis Based on Firm-Level Data of Manufacturing Firms. Japanese Economic Review, vol. 57, No. 2, pp. 195-228. http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1468-5876.2006.00359.x/abstract.

هـ. Gutmann, Jerg, and Voigt, Stefan (2014). Lending a Hand to the Invisible Hand? Assessing the Effects of Newly Enacted Competition Laws. Assessing the Effects of Newly Enacted Competition Laws. http://ssrn.com/abstract=2392780.

المنافسة والاستثمار

من شأن بيئة مواتية للأعمال التجارية تتّسم بإنفاذ سليم لقوانين وسياسات المنافسة أن تيسّر تكافؤ الفرص بين جميع المؤسسات العامة والخاصة، وهو شرط أساسي في السوق لاجتذاب اهتمام المستثمرين. فقوانين وسياسات المنافسة الجيدة تحرّك الاستثمار لعددٍ من الأسباب، منها دعم الثقة في الأعمال التجارية وتوفير الثقة من خلال الحدّ من الفساد، لا سيما في البلدان النامية[8].

وفي المنطقة العربية، هيمنت الشركات المملوكة للدولة طوال عقود على الصناعات الحيوية مثل النفط، والغاز، والكهرباء، والاتصالات. وقد أدى ذلك إلى تركيز الاستثمار في هذه القطاعات التي تهيمن عليها المؤسسات الكبيرة التي تتلقى معاملة تفضيلية في شكل خصومات أو إعفاءات ضريبية[9]. وتولّد هذه المزايا حواجز تجارية وعوائق لدخول السوق أمام الشركات الأقلّ ترسخاً وتلك المنشأة حديثاً، مما يزيد من تقليص مدى المنافسة في السوق، والاستثمار، وحيوية القطاع الخاص.

يتكون القطاع الخاص في الاقتصادات العربية على نحوٍ رئيسي من المؤسسات الصُغرى والصغيرة والمتوسطة التي تمثّل 90 في المائة من مجموع الشركات في المنطقة[10]. مع ذلك، فإن بعض ديناميات السوق تجعل المؤسسات الصُغرى والصغيرة والمتوسطة عرضة للخطر لا سيما عند التنافس مع المؤسسات الأكبر حجما. وعلى وجه الخصوص، فإن محدودية فرص حصولها على الائتمان وتدنّي معرفتها التنظيمية وتقييد بيئة الأعمال التجارية فيها، كلّها عوامل تؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص وتمنع العديد من الشركات من دخول السوق والاستثمار في المشاريع الابتكارية. ومن شأن تيسير تهيئة بيئة تنافسية للأعمال التجارية من خلال سياسة منافسة فعّالة أن يشجع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة وأن يجتذب اهتمام المستثمرين الأجانب.

المنافسة والتجارة

تعزّز الأسواق التنافسية والمنظّمة تنظيماً جيداً الانفتاح التجاري، وتزيد من درجات القدرة التنافسية الإجمالية للبلدان، وتؤدي إلى تنوُّع المنتجات والخدمات وتَقَدُّمها، وتهيئ فرصة لتعزيز تدفقات الاستثمار والحدّ من العجز التجاري. وتتعرّض مكاسب الرفاه هذه للخطر في حالات المنافسة غير الكاملة[11]، حيث تحول الهيمنة على السوق والممارسات المانعة للمنافسة دون التمتع بالفوائد الكاملة للسياسة التجارية. ويشكّل قانون المنافسة والانفتاح التجاري دورة، يعزّز فيها أحدهما الآخر، وهذا ما يجعلهما سياستين تكميليّتين، لا بديلتين، في الأسواق[12].

الإطار 2. **دراسات تجريبية عن التفاعل بين سياسات المنافسة والسياسات التجارية**

أظهرت عدّة دراسات أن التفاعلات بين سياسات المنافسة والسياسات التجارية تؤدي إلى مكاسب في مجال الرفاه من خلال خفض الأسعار، وتحديداً خفض هامش السعر والتكلفة[أ]. وأدّى انفتاح التجارة في قطاع التصنيع في تايوان إلى زيادة المنافسة وانخفاض هوامش الربح. ونجم عن ذلك ارتفاع مستوى الاستهلاك بنسبة 25 في المائة وانخفاض الاختلال في اليد العاملة والاستثمار[ب].

المصادر:

أ. Gomez, P.B. and others (2017). Effects of market competition and competition policies. Washington, D.C.: World Bank Group. https://elibrary.worldbank.org/doi/epdf/10.1596/978-1-4648-0945-3_ch2.

ب. Edmond, Chris and others (2011). "Competition, Markups, and the Gains from International Trade". Federal Reserve Bank of Minneapolis.

المنافسة والعمالة

يمكن أن يؤدي إنفاذ قانون المنافسة إلى زيادات في صافي العمالة في الأجلين القصير والطويل. فتطبيق سياسة المنافسة يحدّ من هوامش الربح، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار. ويشجّع هذا الأمر بدوره الطلب الاستهلاكي ويزيد من عرض الشركات. وبغية زيادة العرض، يكون للشركات حوافز أكبر للابتكار، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والعمالة. ويحفّز التأثير المشترك لهذه التغيّرات زيادة الناتج المحلي الإجمالي[13]. وبما أن سياسة المنافسة تؤثر على كفاءة الاقتصاد في جانب العرض، فلها أيضاً تأثير إيجابي على مستويات العمالة في الأجلين المتوسط والطويل[14].

من ناحية أخرى، تؤدي مكاسب الإنتاجية والوفورات في التكاليف الناجمة عن سياسة المنافسة إلى انخفاض العمالة وتسريح العمّال. لكنّ هذا التأثير مماثل للتأثير الذي يطال العمالة نتيجة أيّ تقدّمٍ تقنيّ. ثمّ أنّ الأثر الطويل الأجل لسياسة المنافسة يعوّض الزيادة القصيرة الأجل في البطالة. وقد جرت دراسة التأثير الإيجابي على نطاق واسع. بالإضافة إلى ذلك، فإن أثر سياسة المنافسة على الحدّ من البطالة هو الأقوى في البلدان ذات النقابات العمالية القوية[15].

الإطار 3. **أمثلة على الآثار غير المباشرة لسياسة المنافسة على العمالة**

مع أنّ إيجاد فرص العمل ليس الهدف الصريح لسياسة المنافسة، فقد اعتمدت عدّة بلدان سياسات منافسة معروفة بآثارها غير المباشرة على توليد فرص العمل، ومن الأمثلة على ذلك جنوب أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، أدّى تشجيع المنافسة في السوق الأوروبية الموحّدة إلى خفض البطالة بنسبة 0.5 في المائة[أ].

المصادر:

أ. UNCTAD (2013). The impact of cartels on the poor. https://unctad.org/system/files/official-document/ciclpd24rev1_en.pdf.

المنافسة والفقر وعدم المساواة

يتأثّر الفقراء على ما يبدو بخسارة الرفاه نتيجة تركّز الهيمنة على السوق، بدرجة أكبر من غيرهم من فئات المجتمع. فالمنافسة أداة وقائية أساسية ضد الكارتلات وأنشطة الاحتكار التي تؤدي إلى تحديد الأسعار والتلاعب بها، مما يؤثر بالتالي على القوة الشرائية الحقيقية ورفاه المستهلك. وتظهر هذه النتيجة بوضوحٍ في أسواق السلع والخدمات الاستهلاكية. وغالباً ما تكون القطاعات الأساسية، مثل المنتجات الغذائية وقطاعات الخدمات الأولية، عُرضة للممارسات المانعة للمنافسة. وعموماً، تخصّص الأسر الأكثر فقراً نسبة من دخلها للسلع والخدمات الأساسية أكبر من تلك تخصّصها الأسر الأكثر ثراء لهذه السلع والخدمات[16]. وعلى هذا النحو، يكون لسياسات المنافسة التي تنظم الأسواق وتحدّ من الهيمنة عليها آثار مباشرة على الحدّ من الفقر[17]. وينطبق هذا الأمر في العديد من أسواق السلع والخدمات، وفي البلدان المتقدمة والنامية على السواء[18]. وقد أدّى تشجيع المنافسة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في زامبيا إلى خفض الأسعار بنسبة 70 في المائة مقارنة بما كانت عليه عندما كان القطاع مملوكاً للدولة[19].

وعلى نقيضٍ من ذلك، فإن تخفيف قوانين المنافسة والمنافسة المقيّدة يعزّز الهيمنة على السوق. ويؤدي ذلك إلى خسارة فادحة في الرفاه الإجتماعي، إذ يستولي قليلون على الأرباح بشكل رئيسي، بينما يشعر الكثيرون بالآثار السلبية على مستوى الأسعار ونوعية السلع والخدمات. وفي المكسيك، كانت خسارة الرفاه الإجتماعي أعلى بنسبة 150 في المائة بالنسبة لأفقر عشرية ريفية مقارنة بأغنى عشرية حضرية[20]. ونظراً لانخفاض مستويات المنافسة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في المكسيك، قُدِّرت خسارة فائض المستهلكين بين عامَي 2005 و2009 بنحو 25.8 مليار دولار سنويا، أي 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك[21]. ولا تؤدي هذه السياسات إلى زيادة الأسعار فحسب، بل أيضاً إلى انخفاض نوعية السلع والخدمات المنتَجة وتنوّعها.

المنافسة ونوع الجنس

الأسواق التي تتّسم بعدم المساواة بين الجنسين تكون أقلّ كفاءة وأقلّ قدرة على المنافسة. وفي الأسواق التنافسية، تقوم الشركات الأكثر كفاءة بطرد الشركات غير الفعّالة من السوق. وتميل الشركات ذات التفضيلات التمييزية بين الجنسين إلى أن تكون أقلّ كفاءة بسبب سوء توزيع المواهب. وعلى هذا النحو، يمكن للأسواق التنافسية أن تساعد في تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال استبعاد الشركات التمييزية من المنافسة[22].

يمكن استخدام سياسة المنافسة كأداة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وينبغي للسلطات المعنيّة بالمنافسة أن تضع سياسات لتعزيز المنافسة في الأسواق التي تقدّم فيها المرأة نسبة كبيرة من العمل غير المدفوع الأجر. والواقع أن تطبيق قوانين وسياسات المنافسة يؤدي إلى الحدّ من عدم المساواة بين الجنسين، حتى بدون وضع قوانين للمنافسة لتحقيق هذا الهدف المحدّد. وهذا بدوره يحفّز المرأة على الانضمام إلى سوق العمل الرسمي، مما يؤدي إلى «ربح مزدوج» يتمثّل في زيادة كفاءة السوق بسبب المنافسة، وتمكين المرأة في المجتمع[23]. بالإضافة إلى ذلك، تتركّز نسبة كبيرة من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي، حيث تعمل إما بدوام جزئي وإمّا بدون أجر. وتكمّل العمالة غير الرسمية على نحو أفضل الواجبات الأخرى المطلوبة من المرأة في مختلف المجتمعات في ظلّ المعايير السائدة المتعلقة بنوع الجنس. ومن خلال تخفيف الحواجز وتيسير العمالة الرسمية في قطاعات محددة، يمكن لسياسة المنافسة أن تسهم في تمكين المرأة اقتصاديا.

الخاتمة

مع أنّ الترابط بين المنافسة والسياسات الأخرى يُدرس على نطاق واسع، فثمّة حاجة إلى وضع آليات لضمان الاتساق عند تصميم السياسة الاقتصادية وتنفيذها. ولتعزيز اتساق السياسات وزيادة فوائد السياسات عبر القطاعات، يلزم إجراء حوار تقني وتبادل الخبرات والمعلومات بين واضعي السياسات، والمسؤولين الحكوميين، والخبراء، وأصحاب المصلحة[24].

وتجدر الإشارة إلى أنّ العلاقة بين المنافسة والسياسات الأخرى ثنائية الاتجاه. ويمكن لسياسات المنافسة أن تدعم خطط السياسات الوطنية بإعادة توجيه المنافسة إلى القطاعات الرئيسية ذات الأولوية التي تحددها الحكومة مثلا. في المقابل، يمكن تكييف مجالات السياسة الرئيسية مع القطاعات التي تحتاج فيها ظروف السوق أو هياكلها إلى الدعم. ومن شأن تصميم سياسات ذات آثار غير مباشرة أن يعزز اتساق السياسات، ويحرّك أهداف السياسات الوطنية، ويزيد من الكفاءة العامة للحكومات.

ومع ذلك، لا يمكن تطبيق آلية موحّدة لاتساق السياسات على جميع البلدان. ويجب مراعاة السياقات الوطنية والإقليمية عند وضع خطط السياسات، ولا تمثّل المنطقة العربية استثناءً لهذه القاعدة. وعند تصميم سياسات المنافسة، يتعين على الدول العربية أن تنظر في هياكل السوق وأهمية القطاعات التي تنظمها الدولة بالنسبة لاقتصاداتها الوطنية.

الحواشي

1. Organisation for Economic Co-operation and Development (2014). Factsheet on how competition policy affects macro-economic outcomes. https://www.oecd.org/daf/competition/2014-competition-factsheet-iv-en.pdf.
2. Gomez, P.B. and others (2017). Effects of market competition and competition policies. Washington, D.C.: World Bank Group. https://elibrary.worldbank.org/doi/epdf/10.1596/978-1-4648-0945-3_ch2.
3. Arnold, Jens and others (2011). Regulation, Resource Reallocation and Productivity Growth. European Investment Bank Papers 16 (1): 90-115; Nickell, Stephen J (1996). Competition and corporate performance. Journal of political economy 104.4: 724-746.
4. Sekkat, Khalid (2009). Does Competition Improve Productivity in Developing Countries? Journal of Economic Policy Reform 12 (2): 145-62. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/17487870902872946.
5. Crafts, Nicholas (2012). British relative economic decline revisited: The role of competition. Explorations in Economic History, vol. 49, No. 1, pp. 17-29. http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0014498311000295.
6. OECD (2014). Factsheet on how competition policy affects macro-economic outcomes. https://www.oecd.org/daf/competition/2014-competition-factsheet-iv-en.pdf.
7. Barone, Guglielmo and Cingano, Federico (2008). Service Regulation and Growth: Evidence from OECD Countries. Bank of Italy Temi di Discussione (Working Paper) No, 675. https://www.bancaditalia.it/pubblicazioni/temi-discussione/2008/2008-0675/index.html?com.dotmarketing.htmlpage.language=1&dotcache=refresh.
8. OECD (2014). Factsheet on how competition policy affects macro-economic outcomes. https://www.oecd.org/daf/competition/2014-competition-factsheet-iv-en.pdf.
9. International Monetary Fund (IMF) (2019). Enhancing the role of SMEs in the Arab world – Some key considerations. (2019). Washington, D.C. https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/PP/2019/PPEA2019040.ashx.
10. حسابات صندوق النقد الدولي ومسح الوصول إلى الخدمات المالية الذي أجراه الصندوق. https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/PP/2019/PPEA2019040.ashx.
11. McCorriston, Steve (2006). Imperfect Competition and International Agricultural Commodity Markets. In Agricultural Commodity Markets and Trade: New Approaches to Analyzing Market Structure and Instability, edited by A. Sarris and D. Hallam, 134-62. FAO and Edward Elgar. https://www.e-elgar.com/shop/gbp/agricultural-commodity-markets-and-trade-9781845424442.html.
12. Borrell, Joan-Ramon, and Tolosa, Mara (2008). Endogenous antitrust: cross-country evidence on the impact of competition enhancing policies on productivity. Applied Economics Letters, vol. 15, No. 11, pp. 827-831. http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13504850600949137.
13. Dierx, Adriaan, and Ilkovitz, Fabienne (2016). Competition policy and inclusive growth. https://voxeu.org/article/competition-policy-and-inclusive-growth.
14. Organisation for Economic Co-operation and Development (2014). Factsheet on how competition policy affects macro-economic outcomes. https://www.oecd.org/daf/competition/2014-competition-factsheet-iv-en.pdf.
15. Griffith, Rachel and others (2007). Product Market Reforms, Labour Market Institutions and Unemployment. The Economic Journal, vol. 117, No. 519, pp. C142-C166. http://www.jstor.org/stable/4625503.
16. Gomez, P.B. and others (2017). Effects of market competition and competition policies. Washington, D.C.: World Bank Group. https://elibrary.worldbank.org/doi/epdf/10.1596/978-1-4648-0945-3_ch2.
17. OECD (2017). Inequality: A hidden cost of market power. https://www.oecd.org/daf/competition/Inequality-hidden-cost-market-power-2017.pdf.
18. Urzúa, Carlos (2013). Distributive and regional effects of monopoly power. Economía mexicana. Nueva época, vol. 22, No. 2, pp. 279-295. http://www.scielo.org.mx/scielo.php?pid=S1665-20452013000200002&script=sci_arttext. Creedy, John, and Dixon, Robert (1998). The relative burden of monopoly on households with different incomes. Economica, vol. 65, No. 258, pp. 285-293. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/1468-0335.00128. Creedy, John and Dixon, Robert (2000). Relative welfare losses and imperfect competition in New Zealand. New Zealand Economic Papers, vol. 34, No. 2, pp. 269-286. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00779950009544326?journalCode=rnzp20.
19. UNCTAD (2013). The impact of cartels on the poor. https://unctad.org/system/files/official-document/ciclpd24rev1_en.pdf.
20. Urzúa, Carlos (2013). Distributive and regional effects of monopoly power. Economía mexicana. Nueva época, vol. 22, No. 2, pp. 279-295. http://www.scielo.org.mx/scielo.php?pid=S1665-20452013000200002&script=sci_arttext.
21. Stryszowska, Marta (2012). Estimation of Loss in Consumer Surplus Resulting from Excessive Pricing of Telecommunication Services in Mexico. https://www.oecd-ilibrary.org/content/paper/5k9gtw51j4vb-en.
22. Becker, Gary (1957). The Economics of Discrimination, Second Edition, The University of Chicago Press Economics.
23. UNCTAD (2018). Competition Policy And Gender (2018). UNCTAD. https://one.oecd.org/document/DAF/COMP/GF(2018)4/en/pdf.
24. UN UNCTAD (2011). The importance of coherence between competition policies and government policies. https://unctad.org/system/files/official-document/ciclpd9_en.pdf.